وسائل الأمن والسلامة.. جهل أم إصرار على المخاطرة ؟

"نجوم علي" تعرضت لحريق منزلي أقعدها المنزل مشوهة الوجه فاقدة لملامح الطفولة وابتسام الصغار، وجدناها تهذي باللعب مع إخوانها وبجوارها أمها المعدمة إلا من غزارة دموعها المصحوبة بتنهدات الشارد المحتار، وبقلب الأم على طفلها سردت لنا المأساة..

تحقيق/
مفيد درهم

الجهل بأدوات السلامة المنزلية.. لا يعفي من اللوم!

تقول الأم: بعد يوم ملئ بمعاناة الأرياف ومشاغل الأطفال قررنا الخلود للنوم على الأضواء الهادئة المنبعثة من الفوانيس، وفي تلك الليلة المشؤومة خفتت الإضاءة بسبب نقص مادة الجاز فنهضت من مرقدي على صوت صراخ الأطفال وخوفهم من الظلمة فامتدت يدي إلى دنية البترول بالخطأ لأغترف منها قطرات بمجرد أن وضعتها بالفانوس تمخضت اضاءته الصفيرة عن لهب نار طار إلى وجه "نجوم" وجعلها في خطر.

ويرجع الدكتور صالح الحيضاني –استشاري أمراض الحروق والتجميل– حرائق المنازل إلى الاستخدام السيئ للغاز من قبل الأسرة، وكذلك ضعف مفعول الرائحة النفاذة الخاصة بالغاز بالإضافة إلى السوائل الساخنة وتركها في متناول الأطفال واحتفاظ بعض الأسرة بمادة ماء النار "الاسيد" والتي تسبب حروقاً عميقة ومن الدرجة الثالثة، وكذلك التمديدات الخاطئة لكهرباء المنازل وترك الأسلاك مكشوفة وتخزين البترول في مخازن بعض المنازل واستبدال مادة الجاز في بعض الأرياف لغرض الإنارة وتخزين الديناميت والبارود في البيوت والمحلات التجارية.

ويقول الدكتور صالح: وصلتنا كثير من حالات حروق المنازل وعالجناها وفق أسبابها ودرجاتها وخطورتها.

ويؤكد المهندس عادل الاكحلي –مختص بالمنطقة الثانية للكهرباء بأمانة العاصمة – على أن الكثير من المواطنين لا يلتزمون بإدخال الأدوات الخاصة بالسلامة من حرائق الكهرباء، مثل الطبلونات والفيوزات مما يؤدي إلى نشوب حرائق الكهرباء، في منازلهم، كما أن ثقافة استخدام أجهزة الكهرباء، ووسائل السلامة الخاصة بها غائبة لدى الكثير من المواطنين مما يجعلنا نقوم بتوعيتهم بذلك.

دليل السلامة المنزلية الصادر عن المركز الوطني للمعلومات يؤكد على أن الحوادث المنزلية تحدث بسبب جهل الإنسان مما ينبغي عليه مراعاة تركيب كاشف الدخان إذا أمكن في أرجاء المنزل في الغرف والصالات والممرات وجميع المرافق في المنزل وصيانته ووضع اختبارات له والتأكد من سلامته ووضع طفايات الحريق المناسبة في المنزل وفحصها وتعليقها في المكان المناسب والتأكد من صلاحيتها وفحصها كل ستة أشهر مع العمل على تدريب أفراد الأسرة على الطريقة الصحيحة لاستخدامها والامتناع عن التدخين كونه سبباً لكثير من حرائق المنازل وحفظ الشموع وعلب الكبريت والآلات الحادة في أماكن بعيدة عن متناول الأطفال وصيانة نظام التدفئة الكهربائية بصورة ملائمة وتشغيل أجهزة التدفئة التي تعمل بالفحم أو الكيروسين في غرف جيدة التهوية وبعيدة عن الأثاث وترك فراغ كاف بين أجهزة التلفاز والكمبيوتر والراديو والمسجل من أجل منع ارتفاع حرارتها وإبعاد الوصلات الكهربائية عن الممرات والأماكن التي يلعب بها الأطفال وعدم ترك الأجهزة الكهربائية شغالة أثناء الخروج من المنزل وتخزين المواد القابلة للاشتعال في أماكن جافة وباردة وجيدة التهوية والتخلص من الأشياء غير الضرورية القابلة للاشتعال ووضع سلالم للطوارئ بحيث تكون معزولة عن المنزل ويكون الباب المؤدي لها غير قابل للاحتراق ولو لمدة نصف ساعة فقط، ووضع باب للطوارئ مزود بإضاءة وخطة للنجاة من الحريق والتدرب على تنفيذها وتوفير صندوق للإسعافات الأولية وتعليم بعض أفراد الأسرة على استخدامه وإغلاق الغاز بأحكام عند الانتهاء، من استعماله ومراقبة تمديداته باستمرار وإبعاده عن الخطر وعدم استخدام العلب الفارغة الخاصة بالمواد الخطرة لأشياء أخرى وإبعاد الأدوية عن متناول الأطفال ومراقبة الطبخ باستمرار.

ويشير الدليل إلى مجموعة من الإجراءات الواجب توفرها أثناء حدوث تسرب وحريق غاز التي تتمثل بأطفاء جميع مصادر الإشعال وإغلاق جميع صمامات الأسطوانات وعدم تشغيل أي مفاتيح كهربائية وتهوية الغرف وإخراج جميع ساكني المنزل إلى خارجه وتحديد مصادر التسرب والاستعانة بفني لإصلاحه والاتصال بالدفاع المدني على رقم (١٩١) أو بطوارئ الإطفاء (١٧٩)، وفي حالة صغر الحريق أغلق صمام الغاز إذا كان ممكناً ولكن قريباً من باب الهروب، وفي حالة علقت النار بالملابس قم بالانطباح والتدحرج على الأرض وعدم اللجوء إلى المصعد في حالة الحريق، والإرشادات الخاصة بحماية الأغذية من التسمم والتي أبرزها إبعاد الأغذية عن الحشرات والميدات والمنظفات الضارة وغسل الأغذية جيداً قبل الكل، والإرشادات الخاصة بالعاب الأطفال والتي أبرزها اختيار الالعاب المناسبة للأطفال وغيرها.

طفاية الحريق في السيارة.. متى؟!

تحقيق/سعيد الجعفري

■ يبدو من النادر جداً أن تجد مركبة فيها طفاية حريق على الرغم من الحاجة الملحة لوجودها في جميع المركبات نظراً للمخاطر المحيطة، فالمركبات عرضة للحريق في أي لحظة.

نائف أحمد – يقول: من النادر جداً أن تقع عيناك على طفاية حريق في أي من المركبات – لأن الجميع يغفل أهمية وضرورة وجودها على متن السيارة – فالسيارات دائما ما تكون عرضة لاندلاع حريق في أي لحظة وطالما سمعنا عن مركبات احترقت وفشل أصحابها في السيطرة على الحريق، وإذا ما نجت الأرواح فإن المركبات تكون قد تعرضت لخسائر جسيمة يصعب إصلاحها ويتكبد أصحابها مبالغ طائلة من أجل إصلاح ما أتلفه الحريق في المركبات التي تتلف محتويات كبيرة منها، بل إن الحرائق قد يدمر جميع محتويات السيارة بصورة يصعب معها استرجاعها وإعادة إصلاحها، وبالتالي فإن ذلك يتطلب اعتبار «طفاية الحريق» شيئاً أساسيا وجزءاً مهماً في المركبة لا يمكن إغفاله أو إهماله باعتبارها وسيلة هامة من وسائل السلامة في الحفاظ على سلامة الأرواح والحفاظ على المركبات والاستعداد لمواجهة أي طارئ مفاجئ قد يحدث جراء اندلاع الحريق في المركبات لأنه لا يوجد ما يمنع حدوث الحريق.

عوض سفيان – يقول: بالفعل هناك إهمال كبير لدى السائقين وأصحاب المركبات في توفير طفاية الحريق باعتبارها وسيلة هامة من وسائل السلامة، فلا يكترث السائق لهذه القضية إما لغياب الوعي لدى السائقين أو نتيجة لحالة اللامبالاة السائدة لدى أغلبهم، ولهذا من النادر أن نجد طفاية حريق في سيارة ذلك على عكس مختلف دول العالم، حيث تصبح طفاية الحريق ضروريه في جميع المركبات ولا يستطيع السائق بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها لأنه يدرك بأنه في أي لحظة قد يواجه هذه المشكلة والتوجه للسائقين بالسؤال عن طفاية الحريق يلقى الكثير من الاستهجان والمزيد من بروود المشاعر.

عبدالقوي – سائق يقابل سؤالنا بنظرات استهجان واستغراب – يقول: ماذا ستفعل طفاية الحريق «ليش شفت كل السيارات فيها طفاية حريق وسيارتي الوحيدة التي ما فيهاش يا شيخ قال الله ولا فالك» بينما سائقون آخرون قد يوافقونك الرأي بأهمية وجود طفاية الحريق – لكن عدم وجودها على مركباتهم. ليس مهماً بالنسبة لهم! لا بد أن نعرف أن طفاية الحريق ليست أداة للزينة يمكن إضافتها على المركبات بقدر ما هي ضرورة يفرضها واقع الحاجة.

فهد – صاحب إحدى المركبات وجدناه في جميع الحرائق في أحد محلات الكهرباء – يتابع إصلاح سيارته التي تعرضت للحريق – يقول: لقد أنقذنا ليلاً على احتراق المركبة وجيراني فشلت كل المحاولات لإخماد الحريق وتسالمنا جميعاً في الحارة أين سنجد طفاية حريق وكان من الصعب العثور على من يمتلكها من أصحاب السيارات – يقول إن الحريق كلفه أكثر من مائتي ألف ريال وحتى اللحظة لم تستعد المركبة عافيتها، ويشعر بأنه محظوظ لأنه نجا بنفسه من الحادث – لأن المركبة احترقت حين لم يكن على متنها أحد.

محفوظ عقلان – سائق على خط الحديدة – صنعاء، يقول: بعد أن تعرضت سيارته للحريق وتكبد على إثر ذلك خسائر طائلة جعل مهمته الأولى بعدها توفير طفاية حريق – ولا يألو جهداً في إقناع زملائه وكل سائق يقابله على التأكيد على أهمية توفير طفاية الحريق – محفوظ يؤكد حدوث حالات الحريق في المركبات، ويقول: إنه أسوأ حادث يمكن أن يواجهه السائق – وهو متكرر الحدوث وقابل في أي لحظة ولا يمكن التحسب لوقوعه.

وبالتالي لا بد أن يكون السائقون على استعداد له وأنه لن ينجح في ذلك دون توفير طفاية الحريق، ويؤكد محفوظ على أن الكثير من المركبات للأسف لا تتوفر فيها طفاية الحريق.

وتأتي التأكيدات من ورش صيانة السيارات لتقطع أي شعور بالتردد أو التقاعس عن توفير طفاية الحريق من قبل السائقين – المهندس عبدالله القاضي – صاحب ورشة صيانة في تعز يشدد على ضرورة طفاية الحريق في المركبات وعلى ضرورة اعتبارها شرطاً أساسياً لصلاحية استخدام المركبة – ويؤكد وقوع حالات حرائق في الكثير من المركبات وزاد من تفاقم الوضع عدم وجود طفاية حريق فيها– ويقول الكثير من المركبات تصل إلى ورش الصيانة نتيجة لتعرضها للحريق ويقول إن المركبات عادة ما تكون عرضة لاندلاع الحريق فيها أي لحظة ولأسباب مختلفة إما لوجود تهريب في البترول، وهذا التهريب يجعل السيارة مهددة بالحريق في أي لحظة، ناهيك عن حدوث أي تلاعب في الأسلاك الكهربائية والبطارية أو أثناء التشغيل وغيرها ويشبه قيادة للسيارة بدون طفاية حريق بالمجازفة الكبيرة تماماً، ويقول: يصبح الأمر أشبه بالقيادة على لغم أو قنبلة بدون صاعق.

غياب مخارج الطوارئ.. أم الأخطاء!!

تحقيق/ محمد محمد ابراهيم

"في بلدان العالم العصري، صارت البنايات لا تصمم إلا طبقاً لمواصفات أمن وسلامة عالية الدقة خصوصاً بعد حدوث أكثر حريق عرفته لندن في تاريخها القديم والحديث، حيث قضى على (١٣) ألف بيت و(٨٧) كنيسة، أي دمر (٨٠٪) من المدينة، وكان ذلك في (١٦٦٦) بسبب نوم الخباز "جون فيزنور" دون إطفاء النار في فرنه، وكأنت معظم البنايات حينها من الخشب، دون الاعتماد على وسائل أمن عازلة أو وجود وسائل إطفاء كبيرة.

هذا المثل قد يكون ذكره في غير مقامه هنا، لكنه نقطة التحول في دول العالم الأول في ابتكار مواصفات أمنة للمدن والبنايات السكنية من الحريق المفاجئ، ومنذ ذلك الزمن ومع تطور أساليب البناء طلت هذه المواصفات الأمنية المدنية تتطور في كل أنحاء العالم، خصوصاً في البنايات السكنية الكبيرة، وذات البناء الرأسي .. ففي الصين مثلاً تجد بعض البنايات الرأسية تتجاوز الستين والسبعين دوراً وكلها تحوي أسر كثيرة أي عمائر عائلية، ولكي ينجو الكثير أو الكل من أخطار كوارث الحرائق أعتمدت هذه البنايات على عمل مساحات كافية حولها كفيلة بدخول آلات الإطفاء، وعمل صناديق حافظية في نفس الجدار في مواسير أو حنفيات مياه كبيرة تفتح أثناء الحريق وتكون أماكن هذه الصناديق محددة ومتعارفاً عليها في كل طابق من طوابق العمارة.

الأهم من هذا أن كل شقة فيها منفذ أمن بمواصفات بناء، يؤدي إلى ممر يؤدي إلى أحد المخارج الخاصة بالطوارئ في العمارة، التي يوجد في واجهة من واجهاتها منفذ عام أو أكثر، مزودين بمصاعد خاصة يخرج منها السكان في حال حدث حريق.

هذه المواصفات لا مكان لها في بيئتنا السكنية، وليس عمائرنا الكبيرة والمتوسطة سوى منفذ واحد ومصعد واحد، وبالتالي تصور نفسك تلوذ من "بلكونة" إلى أخرى وأنت في الطابق الرابع أو الخامس لتقر قبل صعود الحريق إليك من الدور الثاني أو الأول.

وفي عمارة تقع وسط حشد من العمائر والمنازل العشوائية المأهولة بالسكان والأزقة التي لا تسمح إلا بمرور سيارة صغيرة بالكاد، وهنا لا تكون أمامك سوى طريقتين تختار بها الموت إما سقوطاً من "بلكونة" الدور الخامس، أو الانتظار حتى تصل النار إليك.

هذه هي معضلة العمائر الكبيرة التي تفتقر لأدنى احترازات الأمن والسلامة ناهيك عن مواقع هذه العمائر من المدينة بشكل عام في بلادنا.

لكن من جانب هندسي أكد الاستشاري والمهندس المعماري عبدالله الضبياني، أن معيار الأمن والسلامة المتمثل في المخارج الخاصة بطوارئ الحرائق من أهم المعايير التي تأخذ في الاعتبار في الجوانب الهندسية خصوصاً في المشاريع الكبيرة في الفنادق والمجمعات السكنية والأسواق التجارية.

وقال الضبياني: نحن كاستشاريين ومهندسين معماريين مدنيين نصر كثيراً على أصحاب هذه المشاريع بعمل هذه المخارج أو ما يسمى بسلم الهروب، تحاشياً لخطر الحرائق وتسهيلاً لفرار الناس الساكنين في حال حدوث مكروه –لا سمح الله– لكن نجد الكثير من الصعوبات التي تتصل بثقافة الأمن والسلامة لدى المجتمع لازالت مدنية في هذه الجوانب.

لاننّا إلى أن هذا المعيار موجود في قانون البناء، لكن لا يتم العمل به لعدم الاهتمام من قبل الجهات المعنية بمنح تراخيص البناء، ناهيك عن عشوائية التخطيط الحضري في البنا وضيق الشوارع، فالمسألة تبدأ بالتدريج ابتداءً من القانون، ثم الجهة التنفيذية للقانون، ثم يأتي بعد ذلك دور الجهة التي تمنح الترخيص للبناء، وهو الترخيص الذي يجب أن لا يمنح إلا وفق سياسة إجرائية تلزم صاحب البناء عمل هذه الاحترازات كأن يتم منح الترخيص بعد الاطلاع على التصاميم الهندسية والتأكد من وجود سلم الهروب وبوابات الطوارئ والمواقف الخاصة بالبناية وغيرها من المعايير، وهو ما ندعو الجهات المعنية التنبه والتأكيد على هذه الوسائل خصوصاً المشاريع الكبيرة.

وعي المواطن تحدٍ يواجهنا!

القائم بأعمال رئيس مصلحة الدفاع المدني:

لقاء/ إياد الموسمي

الوعي هو الحل دائمـــاً في كل شيء والتوعية بالمخاطر والأسباب التي تؤدي إلى الكارثة هي العلاج والوقاية معاً، وإذا أدركنا ونشرنا الوعي في مجتمعنا ومقرات أعمالنا بأهمية أدوات الأمن والسلامة واتبعنا بعض التعليمات والإرشادات التي تجنبنا مخاطر كوارث الحريق وجعلنا ذلك جزءاً من ثقافتنا، لاشك بأننا سوف نحد من كوارث الحريق قبل أن تقضي علينا.. بهذه العبارات استهل القائم بأعمال رئيس مصلحة الدفاع المدني العميد مهندس إسماعيل عبدالله محمد موضوع مدى أهمية وجود الأمن والسلامة ووعي المواطن بها، حيث شدد على أهمية الوعي لدى المواطن في اقتناء أدوات الأمن والسلامة في أماكن تواجده سواء كان في المتجر أو البيت أو مقر العمل في المكتب حفاظاً على سلامته وسلامة ممتلكاته، إلا أن الملاحظ غياب هذه الثقافة لدى البعض وأن قامت لجان النزول الميداني الخاصة بالدفاع المدني إلى الميدان للتفتيش عن مدى سلامة وفعالية الأجهزة المستخدمة والذي أصبح البعض يعتبرها ديكورات فقط للمحلات.

وحول دور مصلحة الدفاع المدني في نشر هذا الوعي يوضح العميد مهندس إسماعيل عبدالله محمد – القائم بأعمال رئيس مصلحة الدفاع المدني أن الأمر يتم حسب ما يتاح لهم من إمكانيات حيث تقوم المصلحة بعقد الدورات التدريبية والندوات والأنشطة التوعوية في مختلف المصالح والقطاعات الحكومية والخاصة وفقاً للخطط المرسومة من قبل وزارة الداخلية وأيضاً توجه هذه الفعاليات التوعوية للطلاب بمختلف مستوياتهم الأساسية والثانوية وطلاب الجامعات من أجل خلق بيئة ثقافية تدرك أهمية الاحتراز والحماية للحد من حوادث الحريق.

ويرى أن التركيز على هذه الفئات مهم جداً لأن الدفاع المدني يعتبرهم سنداً أساسياً لنشر الوعي في المجتمع والأسرة، وهذه الطريقة المثلى التي تستعمل لخفض حدوث الحرائق لأن أغلبها ناتجة عن تصرفات خاطئة من بعض الأشخاص أو بسبب إهمال ولا مبالاة، لكن إذا وجد الوعي لاشك أن النتيجة إيجابية.

أما في قضية التوعية في وسائل الإعلام يقول القائم بأعمال المصلحة أنها مهمة وتقوم المصلحة بذلك متى سنحت الفرصة في ذلك، ولاشك أنهم سيكثفون جهودهم في الجانب التوعوي في اليوم العالمي للدفاع المدني وإن كانت التوعية مستمرة طوال العام من خلال بث الإرشادات التوعوية والملصقات والبروشورات التعليمية لاستخدام أجهزة الأمن والسلامة ومدى أهميتها وتجنب الأشياء التي تساعد على انتشار الحرائق مثل الأبواب الخشبية والتنسيق مع الجهات المختصة في الأشغال العامة وأمانة العاصمة على إلزام أصحاب البنايات في وضع مخارج طوارئ للحريق أثناء البناء سواء في العمارات الحديثة قيد الإنشاء أو تلك التي يمكن استحداثها.

ويقول: لا نعرف لماذا يقوم بعض المواطنين ببناء عمارة تكلفه ملايين الريالات ولا يعمل حساب مخارج الطوارئ أو توفير أدوات الأمن والسلامة فيها؟ وحول الخطط والاستراتيجيات التي ينفذها الدفاع المدني يقول: لدينا خطط مركزية نقوم بتنفيذها مركزياً، وكذلك تنفذ في فروعنا في المحافظات وأيضاً بالتنسيق مع الجهات المختصة على نطاق المحافظة، هذه الخطط تقوم أساساً على النزول إلى المرافق والرفع عن مدى توفر هذه الأجهزة في المرافق التي لم يتوفر فيها حيث نقوم بمخاطبة المسئولين في تلك المرافق بضرورة توفير هذه الأدوات الاحترازية نظراً لأهميتها.

وفي ما يتعلق بمدى خطورة عدم وجودها يقول: لاشك بأن عدم وجودها له تأثير خطير فالحرائق عند حدوثها يسهل السيطرة عليها بسرعة من خلال هذه الوسائل لأن تأثيرها محدود، إذا لم توجد هذه الوسائل ستتطور الأمور، مما يجعل مهمة الدفاع المدني صعبة.

وينصح القائمون على الدفاع المدني بضرورة الإبلاغ حال حدوث الحريق وعدم التردد في الاتصال لأن التردد في الإبلاغ يكون على حساب الوقت وليس في صالح المواطن حيث أغلب المواطنين يلاحظ أن لهب النيران صغيرة جداً ويمكن التغلب عليه وهذا خطأ فادح لأنها تنتشر بسرعة ولا يستطيع بعد ذلك إطفاءها ولم يبلغوا الإطفاء إلا في وقت متأخر وهذا ما يحذر منه المسئولين في الدفاع المدني.

نوعية وجودة وسائل الأمن والسلامة المتوفرة في بلادنا هي نفسها المتوفرة في الدول الأخرى، وفي هذا الصدد يؤكد العميد مهندس إسماعيل أن بلادنا مواكبة لكل التطورات الحاصلة في هذا الجانب، ولكن ينقص المواطن الإلمام الكامل بطرق استخدامها وضرورتها كأجهزة الإنذار المبكر والخراطيم المتوفرة في بعض المباني، لكن وعي المواطن في هذه البلدان يعتبرها ضرورية جداً ويحافظ عليها دائماً وهي ممتلئة بالمواد الإطفائية ولا أدري لماذا يهملها البعض مع أنهم في الدفاع المدني حسب قوله يقومون بالتوعية المستمرة بمختلف الوسائل الإيضاحية والإعلام وغيرها من طرق ووسائل التوعية، وفي بعض الأوقات لا يتم استدعاء الدفاع المدني إلا في حالات الحريق الذي لم يستطع الناس التغلب عليه بوسائل الأمن والسلامة اليدوية التي يمتلكونها وغالباً ما تحدث أضراراً كبيرة وحرائق هائلة، وهنا يقول: لابد من توافر وسائل السلامة في وسائل النقل خصوصاً الناقلات الخاصة بالحروقات.

ويرد على بعض شكاوى المواطنين حول ذهاب عربات الإطفاء فارغة إلى أماكن الحريق حيث يقول: هذه شائعات لا أدري لماذا ونحن نقوم بواجبنا تجاه المواطن على أكمل وجه انطلاقاً من مهامنا وإنسانيتنا التي لاتسمح بذلك، والعربات دائماً ممتلئة ومجهزة وفي وضع الاستعداد، ولكم أن تشاهدوها بأنفسكم.

وأحياناً يخيّل لبعض المواطنين عند عودة العربة وبشكل سريع أنها فارغة مع أنها بالعكس لديها قوة دفع كبيرة جداً وتقوم بإفراغ العبوة لإطفاء الحريق بأسرع وقت ثم تعود بسرعة للتمرين، وهذا فهم مغلوط نتمنى أن يفهمه المواطنون ولم يحدث ذلك أبداً منذ عملي في هذا المجال.

وكذلك يدعو المخالفين من المواطنين إلى توفير أدوات الأمن والسلامة على الأخص أصحاب صالات الأعراس والالتزام بتوفير هذه الأدوات منعاً لكوارث الحريق.

وفي العشوائيات.. المشكلة أكبر وأكبر!!

استطلاع/
عبدالناصر الهلالي

نظرة واحدة تجعلك أكثر استغراباً من حال سكان مدينة الليل ففي منطقة مذبح .. السكان ذاتهم يستغربون الأمر لأسبوعا إذا وقعت كارثة ما .. حريق مثـلاً .. ليس بمقدور سيارات الإطفاء الوصول إلى هناك .. يعني افتقاد لوسائل السلامة، ناهيك عن وصول الواياتات الخاصة بالمياه بصعوبة بالغة.

يقول أحد السكان هناك: "مع أزمة السكن المتفاقمة لا يفكر الناس بالأخطار التي قد تنتج عن الأحياء الشعبية".

الأحياء الشعبية في أمانة العاصمة انتشرت في الآونة الأخيرة حتى صارت أكثر التصاقاً بالمدينة، على اعتبار أنها كانت تبتعد عنها كثيراً حينها.

ووفقاً لإحصائيات ورشة العمل الخاصة بتطوير مدينة صنعاء التي نظمتها أمانة العاصمة في وقت سابق فإن عدد الأحياء الشعبية في أمانة العاصمة فقط وصلت إلى (٢٩) منطقة عشوائية.

وطبقاً لورشة العمل تلك فإن تلك المناطق باتت تحتل (٣٠٪) من إجمالي مساحة أمانة العاصمة، (حي مذبح، مدينة الليل، بني حوات، سواد حزير، الرحبة، السنينة، بير أحمد) والكثير من الأحياء لاتوجد بها شوارع كبيرة تسمح بدخول سيارات الإطفاء إذا حدث حريق في يوم ما، وبالكاد تصل الشوارع المفتوحة فيها من (٣-٤) أمتار فقط بسبب افتقار تلك الأحياء للتخطيط العمراني بحسب المهندسين في الهيئة العامة للأراضي .. الافتقار للتخطيط ذلك جعل من منازل المناطق العشوائية أشبه بعلب الكبريت، وإذا حدث حريق في إحداها ممكن يتواصل كالهشيم إلى منازل أخرى بحكم التصاقها ببعض .. ناهيك عن صعوبة وصول الخدمات إلى تلك العشوائيات.

غالباً ما تبنى المناطق العشوائية قبل التخطيط الأمر الذي لا يتيح الفرصة بايجاد شارع كاف، وفي أثين ذلك الهوس في البناء بتلك المناطق لا يوجد أحد لمنع السير في ذلك البناء قدماً، وغالباً تتعالى الأصوات بعد أن يبنى حي بأكمله في منطقة ما كمدينة الليل التي بنيت ذات ليلة، وأصبحت في اليوم التالي مكتملة الأركان إلا من الشوارع التي تراعي عند نزول المخطط قبل البناء.

يهرع الناس لشراء الأراضي غير المخططة لرخص ثمنها، ويستعجلون في بنائها قبل أن ينزل المخطط لنطقة ما حتى لا يقع صاحب هذه الأرض أو تلك فريسة لطريق حددها المخطط

وسرعان ما تبدأ المشاكل بعد أن تكون المنطقة قد اكتملت في البناء .. شكاوى المواطنين في تلك الأحياء تظهر إلى العلن، غياب الخدمات وهذا متعلق بالطريق أولا التي إما تكون معلقة، وإما غير كافية لدخول السيارات الكبيرة، كسيارات الواياتات أو الإطفاء.

ناصر القردعي يشتكي من هذا كله، ويتهم أمانة العاصمة بالتقصير حيال تلك الأحياء، علماً أن تلك المباني بنيت دون تراخيص أو بتراخيص غير قانونية، كما أفاد أحد المهندسين في الهيئة العامة لحماية البيئة، متهماً المجالس المحلية بإصدار تراخيص للمواطنين غير قانونية.

والأصل في هذه المجالس التي جاءت في الأساس لتقديم الخدمات للمواطن أو مساعدته لدى الجهات المختصة لهذا الغرض أن تتحمل المسئولية في إصدار التراخيص لأن القانون يعطيها الحق في ذلك.

ويتساءل الكثيرون عن دور البلدية في منع تزايد بناء العشوائيات في مناطق أمست أكثر قرباً بالمدينة علماً أن المناطق التي بنيت في أوقات متفرقة لم يعد يفصلها عن المدينة سوى أمتار فقط، في ظل التوسع الأفقي، والرأسي لأمانة العاصمة.